اتهام صندوق النقد الدولي الكويت بغسيل الأموال إساءة كبيرة وأتمنى من الأجهزة الحكومية ألا تبقى متفرجة وإذا كان لدى الصندوق معلومات فليزودنا بها أو يعتذر

الخرافي عن الإيداعات المليونية: من لديه معلومة تخص نائباً أو قيادياً أو مسؤولاً فلدينا قانون ينظمها.. ومن يتخوف من إيصالها فأنا مستعد لتبني أي معلومة صحيحة

شدد رئيس مجلس الأمة جاسم الخرافي على ضرورة التصدي لأي محاولة من شأنها إثارة الفتنة الطائفية محذرا من أن هناك من يتربص بنا، ومن قد يدفع الأموال لإيجاد الخلافات الطائفية في الكويت.

في وقت طالب الخرافي الحكومة بالرد على الاتهامات الواردة في تقرير حديث لصندوق النقد الدولي، ومطالبة «الصندوق» بتقديم الأدلة أو الاعتذار للكويت.

وسئل الخرافي عن تزايد الاتهامات الصادرة من نواب لزملائهم، لاسيما ما يتعلق بدفع أموال ومدى تأثيرها على الاستعجال بعقد دورة طارئة تبحث الإيداعات المليونية، فأجاب «لا أعتقد أن مثل هذه الاتهامات تزيد من أهمية عقد الدورة»، مؤكدا ان ترديد الاتهامات والشائعات سيضر الكويت بالدرجة الأولى، لذا علينا عدم الاساءة لبعضنا البعض.

وأضاف «ان كان لدى أحد معلومة تخص نائبا أو قياديا أو مسؤولا، فلدينا قانون ينظم هذه المسألة ويتعامل مع أي شبهات إثراء غير مشروع أو غسيل أموال.

وإذا كان لدى أي شخص معلومة معينة، ويتخوف من ايصالها، فأنا مستعد لتبني أي معلومة صحيحة من أي أحد، وأتقدم بهذه المعلومة الى النائب العام لاتخاذ الاجراءات القانونية، أما الذي لا يريد اتباع الإجراءات القانونية فأرجو أن يكرمنا بسكوته وان يحرص على سمعة بلده، وعلينا أن نتقي الله في الكويت ولا نحمل بلدنا أكبر مما يحتمل، وهو ما قد يتسبب في ردود افعال نحن في غنى عنها.

من لا يريد اتباع الإجراءات القانونية «فليكرمنا بسكوته»

لابد من التنسيق قبل الدعوة للدورة الطارئة ويفترض تجهيز القوانين اللازمة قبل عقد الجلسة

علينا التصدي لمحاولات إثارة الفتنة وهناك من يتربص بنا ومن قد يدفع الأموال لإيجاد الخلافات الطائفية في الكويت

الرئيس جاسم الخرافي اثناء حديثه للصحافيين

وردا على سؤال، فقد أكد الرئيس الخرافي أهمية التنسيق قبل الدعوة لعقد دورة برلمانية طارئة جديدة، كي لا يتكرر ما حصل في الدورة الطارئة السابقة التي لم يتوافر النصاب القانوني اللازم لها، داعيا الى اعداد التقارير اللازمة للقوانين المفترض حسمها في الدورة الطارئة قبل الدعوة إليها، والتجهيز جيدا لعقد الدورة، وان نستفيد من تجربة الدورة الطارئة السابقة، لتكون الدورة الجديدة للامور الطارئة الحقيقية، خصوصا ان العديد من وفود الصداقة البرلمانية ستكون خارج البلاد في الموعد المقترح للدورة.

وردا على تقرير صندوق النقد الدولي الذي اتهم الكويت بأنها أرض خصبة لغسيل الأموال قال الخرافي «ان مثل هذا التقرير يتضمن إساءة كبيرة للكويت، وأتمنى من الأجهزة الحكومية المختصة الا تبقى متفرجة، خصوصا ان الكويت عضو فاعل في صندوق النقد الدولي، وينبغي عدم قبول مثل هذه التقارير غير المسؤولة، وعلينا اتخاذ الإجراءات التنفيذية المطلوبة للرد عليها، سواء من البنك المركزي أو وزارة المالية، وإذا كان لدى الصندوق معلومات معينة فليزودنا بها أو يعتذر للكويت وشعبها».

وتمنى في الوقت ذاته من الإعلام الكويتي عدم نشر مثل هذه الأخبار والتقارير قبل التأكد منها، لاسيما ان هناك من يرغب في الاساءة الى الكويت.

وقال «في مثل هذه الظروف الحرجة قد تكون هناك دول ترغب في الإساءة للكويت بطريقة أو أخرى، فيجب عدم اتاحة الفرصة لها، ويجب علينا الانتباه الى قطع دابر الفتنة والاساءة، وعلينا أن نتقي الله في بلدنا»، مؤكدا ان في الكويت أميرا حكيما ومحنكا، ويملك الخبرة الطويلة في مجال السياسة الخارجية، ولديه من الكفاءة ما يؤهله لحسن التعامل مع الأمور الخارجية، كما هي الأمور الداخلية، وعلينا ان نكون عونا له وان نتقي الله في بلدنا.

وردا على سؤال عن عدم تضمين الحكومة قانون الذمة المالية في مشروعها المتعلق بمكافحة الفساد، قال الخرافي «ان كشف الذمة المالية في الكويت اصبح شعارا يردد بلا جدوى، خصوصا مع عدم وجود قانون لتنظيم هذا الأمر، ويجعلنا نتأكد من صحة المعلومة المقدمة في اشعار الذمة المالية»، لافتا الى انه تسلم في فترة سابقة كشوفا من نواب بذمتهم المالية «لكني لم اطلع عليها، لعدم وجود قانون أو آلية تمكنني من التحقق من صحتها».

واضاف «إذا قدَّم لي اي نائب الآن كشفا بذمته المالية فسأتبع الأسلوب ذاته ولن اطلع عليه لعدم وجود قانون»، وقال «ان كان هناك من يتعامل مع الذمة المالية من منظور سياسي وكدعاية سياسية، فإن عليه انتظار الانتخابات، ولا نريد ايضا قوانين لا يتم تطبيقها، إذ لابد من التنسيق قبل مناقشتها».

وسئل الخرافي عن التسجيل الصوتي المنسوب لرئيس مؤسسة الخطوط الجوية الكويتية حمد الفلاح، والتداعيات المصاحبة له، فاجاب: انا اكره الخلافات والفتن الطائفية ولا اريد الدخول في تفاصيل هذا الموضوع، وسأتصدى للشائعات واستغرب صدور تصريحات وتصريحات مضادة مع علمنا ان المتهم بريء حتى تثبت ادانته، او تثبت صحة الكلام المنسوب للفلاح.

وناشد الخرافي وسائل الاعلام المساهمة في عدم اثارة الخلافات، لاسيما في مثل هذه الاجواء التي نراها خطيرة على المجتمع، فهناك من قد يدفع الاموال لايجاد هذه الاجواء في بلدنا، ولا يمكننا ان نحاربها الا بالوعي والوحدة الوطنية والتماسك فيما بيننا، وان تأخذ الاجراءات القانونية مجراها دون اثارات او خلافات جانبية.

وردا على سؤال اخر، اكد الخرافي عدم وجود تنسيق مع النائب العام لانه ليس من صلاحياتنا التحاور حول اختصاصات اي منا، موضحا ان التنسيق ممكن مع رؤساء التحرير الذين اكن لهم كل محبة وتقدير وان ابين لهم ان حرصهم على الكويت لا يقل عن حرصنا، واتمنى عليهم الانتباه الى ما ينشر في صحفهم والا تتعارض مع ما يحقق مصلحة الكويت، استنادا الى ان ناقل الكفر ليس بكافر، والصحيح ان ناقل الكفر ليس بكافر، لكن الناشر للكفر عليه مسؤولية استقرار وطن.

الحربش يحذّر من تهالك بيوت التركيب في الصليبخات

جدد النائب د.جمعان الحربش تحذيراته المتكررة من حدوث سلسلة من الكوارث المتوقعة والتي لا تحمد عقباها خاصة بعد ظهور العديد من الحوادث ومؤشرات انهيار بيوت التركيب بمنطقة الصليبخات، والتي كان آخرها الانهيار المفاجئ لأجزاء كبيرة بمنزل احد المواطنين صباح امس اثناء اعمال ترميم بسيطة لأنابيب الصرف الصحي الأرضية وتسببت في كسور وإصابات متفرقة لأربعة عمال، وأشار الحربش في تصريح صحافي الى انه قد تم التحذير من عواقب الوضع المتهالك لهذه المنازل في العديد من المناسبات كما تم تكرار مناشدات الحكومة والأجهزة التابعة لها للقيام بدورها وحماية أرواح المواطنين من الخطر المتوقع بسبب انتهاء العمر الافتراضي لمنازل التركيب التي يصعب بوضعها الحالي إجراء اي عمليات صيانة او ترميم لها ولكن الجهات الحكومية لم تستجب او تتفاعل مع هذه المطالبات رغم تأكيدات تقارير فرقها الفنية على الوضع المأساوي لحالة هذه المنازل وقامت بإقرار قرض ترميم بقيمة 10 آلاف دينار نصفها منحة الأمر الذي رفضه معظم أهالي المنطقة لأنه سيبقى الوضع كما هو عليه ولن تحل المشكلة التي تهدد أرواح قاطني هذه المنازل وأسرهم وأبنائهم.

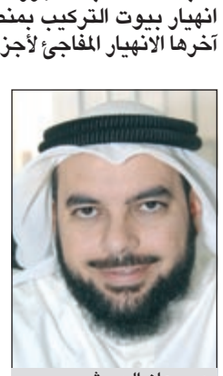
د.جمعان الحربش

كما تعهد د.الحربش بتقديم طلب تثمين منازل التركيب بمنطقة الصليبخات بصورة عاجلة مع بداية دور الانعقاد المقبل من أجل حماية المواطنين وأرواح أسرهم من الانهيارات المتكررة لمنازل تم تسلمها منذ عام 1970 ولن ينفع معها اي عمليات ترميم او صيانة.

الصرعاوي: الانتقال إلى «المالية» للتحقق من سلامة الإجراءات

أدلى النائب عادل الصرعاوي بتصريح صحافي حول اقتراح سيقدم للمجلس لاحقا يتعلق بالحسابات المليونية لبعض النواب، وجاء في تصريح الصرعاوي ما يلي: لما كانت من الاختصاصات الرئيسية لوزارة المالية وفق المرسوم الصادر بتاريخ 1986/8/13 الاشراف على الامور النقدية وفقا للقوانين المنظمة لذلك، بالاضافة الى القرارات والتعاميم المالية المنظمة لذلك، والتي منها تحويل الاعتمادات المالية لكل الجهات الحكومية وزارات حكومية وجهات ملحقة ومستقلة بما فيها فتح الحسابات المصرفية سواء لدى بنك الكويت المركزي او البنوك المختلفة وذلك وفق القوانين الصادرة بشأن اعتمادات الميزانية،

عادل الصرعاوي

وبناء على ما اثير بشأن الحسابات المليونية لبعض اعضاء مجلس الامة وبناء على الكثير من ملاحظات ديوان المحاسبة بشأن النظم المحاسبية المعمول بها والصادرة بناء على تعاميم وزير المالية ذات العلاقة باجراءات فتح الحسابات والتحويلات المالية وفق الصلاحيات المعمول بها سواء لدى وزارة المالية «الحسابات العامة» او لدى كل الجهات الحكومية الاخرى وانطلاقا من حرص المجلس بهذا الخصوص فاننا نتقدم وفق المادة 147 اللائحة الداخلية بطلب الانتقال الى وزارة المالية والجهات الحكومية الاخرى للتثبيت والتحقق من سلامة الاجراءات المالية وفق القوانين والتعاميم المالية المعمول بها مع اعطاء الاعضاء المكلفين حق الاستعانة بديوان المحاسبة او من يرونه في سبيل انجاز المهام الموكلة اليهم.

الحويلة يقترح توسعة طريق الوفرة وتزويده بمحطات الوقود

قدم النائب د. محمد الحويلة اقتراحا برغبة جاء في مقدمته: نظرا لما يشهده طريق الوفرة من كثرة الازدحام المروري، حيث يخدم هذا الطريق مرتادي منطقة الوفرة الزراعية ومنطقة جواخير الاغنام وكذلك اسطبلات خيل الاحمدي ومنطقة النفايات النفطية السائلة وطريق الارتال العسكرية وموظفو شركة نفط الكويت وشركة نفط الخليج بمنطقة الوفرة، هذا بالإضافة لازدياد مرتاديه بعد انشاء مدينة صباح الاحمد.

فأصبح طريق الوفرة يعاني من ضغط وكثافة بسبب عدم استيعابه للكم الهائل من السيارات والشاحنات التي ترتاده، ما سبب العديد من الحوادث التي راح ضحيتها العديد من الابرياء اضافة الى ان هذا الطريق الحيوي والذي يمتد على نحو 40 كيلومترا يفتقر الى العديد من الخدمات التي يحتاجها مرتادو هذا الطريق والذي يحتاج لكثير من الصيانة وإعادة تأهيل من جديد، وللتخفيف من هذا الازدحام المروري الشديد للحد من الحوادث المرورية، وذلك لسلامة وأمن ارواح المواطنين من مرتادي هذا الطريق.

لذا اقترح العمل على توسعة طريق الوفرة، حيث ان هذا الطريق يعمل بحارتين فقط، وجعله طريقا سريعا وتزويده بكل ما يحتاجه مرتادو هذا الطريق من محطات للوقود وتزود بكل الخدمات وسوق متكامل مزود بالسلع والخدمات التي تخدم مرتاديه ومركز طوارئ وإسعاف شامل ومتكامل مزود بالأجهزة والمواد الطبية، ويعمل به اطباء طوارئ ومسعفون اضافة الى مهبط للطائرات المروحية لنقل الحالات الطارئة ومركز امني متكامل ومجهز بالأفراد والآليات لحماية مرتادي هذا الطريق الحيوي.

د. محمد الحويلة

الموزيري: على الحكومة عدم عرقلة «طارئة» ملايين النواب

شدد النائب شعيب الموزيري على ضرورة انعقاد جلسة طارئة لمناقشة الإيداعات المليونية ويجب ان تكون علنية، مؤكدا ان من حق ابناء الشعب الكويتي معرفة كل تفاصيل هذه القضية. وقال الموزيري: على الحكومة عدم السعي والعمل لعرقلة انعقاد هذه الجلسة، مبينا ان هذه القضية والكارثة السياسية اساءت لسمعة الكويت وأهلها جميعا، ويجب ان يتم كشف الذمة المالية لأعضاء السلطتين والمسؤولين في الدولة.

قوى سياسية: الكويت غرقت في مستنقع الفساد الحكومي والنيابي والسلطتان مسؤولتان

أصدر عدد من القوى السياسية بيانا جاء فيه: تؤكد القوى السياسية ان ما نشر من أنباء صحافية بشأن الإيداعات المليونية في حسابات أعضاء مجلس الأمة وضع العمل البرلماني في الكويت في دائرة الشك والاتهام مرة أخرى، وهو الأمر الذي لم يعد جديدا وخافيا، فكان له من السوابق والشواهد الشيء الكثير، حتى أصبحت العضوية النيابية أقرب إلى الرخصة التجارية منها إلى التشريع والرقابة.

لقد تلازم فساد السلطتين التشريعية والتنفيذية ليشكل بيئة خصبة لتنمية المفسدين، فتبادلت السلطتان الأدوار كل بحسب أدواته، فذلك يشرع للفساد والآخر ينفذ، حتى أصبحت الثقافة السائدة في العمل السياسي قائمة على قانون «العرض والطلب» وليس النصوص الدستورية، وأصبح التعاون بين السلطتين، ذلك المبدأ الدستوري، تعاونا للهدم وليس للبناء، تعاونا لاقتسام الثروات لا استثمارها للمستقبل، وتعاونا لتعيين المفسدين في مفاصل الدولة لا الكفاءات والإصلاحيين، حتى انتشرت جذور الفساد في جميع المجالات.

لقد غرقت الكويت في السنوات الأخيرة في مستنقع الفساد الحكومي والنيابي، حتى بات الإصلاح شبه مستحيل في ظل الأداء الحالي للسلطتين، وما قول صاحب السمو الأمير الشيخ صباح الأحمد في خطابه الأخير بمناسبة العشر الأواخر من شهر رمضان المبارك «الفساد هو الآفة المهلكة لتوجهات الإصلاح والتنمية»، ودعوة سموه الحكومة إلى الإسراع في إنجاز مشروع القانون الخاص بإنشاء الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد، إلا أبلغ دليل على تلمس سموه للحال التي وصلنا إليها.

وانطلاقا من مسؤولياتنا الدستورية والوطنية كقوى سياسية نؤكد أن قضية «الإيداعات المليونية» النيابية بما حملته من معلومات وأرقام ستكون أول الاختبارات الشعبية للسلطتين، فلن نقبل الصمت حتى تنكشف حقائق تلك القضية بأسماء المتورطين فيها، فإما الإدانة وإما البراءة، ولا خيار نضعه أمام الحكومة إلا التعاون مع كل الجهات المعنية بالتحقيق فيها وإلا فهي شريك في الجريمة، كما نؤكد أن أمام محافظ البنك المركزي مسؤولية دستورية وقانونية بحسب منصبه في تقديم ما لديه من أدلة لجهات التحقيق، وعدم التستر على الأطراف المتورطة في مثل هذه الأفعال الفاسدة، وإلا اعتبر مخلا بأداء واجباته.

كما نحمل السلطتين التشريعية والتنفيذية مسؤولية إحلال ثقافة الفساد في دولة التنمية والإصلاح، وتراجع السلوك العام في حماية المال العام، وتفشي أمراض الفساد من رشاوى وشراء ولاءات وواسطات وتعد على الدستور والقانون، وغيره من المظاهر التي باتت نهجا وسلوكا سلبيا للسلطتين انعكس على واقع المجتمع.

اليوم، نقف جميعنا رغم اختلاف التوجهات، متحدين ومتفقين على أن محاربة الفساد ومكافحته باتت أولوية قصوى سنسعى لتحقيقها بعد أن تخاذلت السلطتان عمدا في أداء دورهما، بل شاركتا في بناء دولة الفساد، ولن نقبل لهذه الدولة الاستمرار مهما كانت التضحيات.

وعليه، نحن الموقعين أدناه، نطالب الحكومة وأعضاء مجلس الأمة بالاستعجال في إقرار القوانين والتشريعات اللازمة لمكافحة الفساد، وأهمها تشريعات مكافحة فساد النواب وأعضاء الحكومة والقياديين، على أن تدخل تلك القوانين حيز التنفيذ مع بداية دور الانعقاد المقبل بعد إقرارها في دور انعقاد طارئ لا يفض إلا بعد إقرار القوانين، وكذلك تشكيل لجنة تحقيق حول «الإيداعات المليونية» لكشف جميع الأطراف المتورطة.

ونحذر من أن أي تسويف في إقرار تلك القوانين أو كشف حقائق «الإيداعات المليونية» سيواجهه بتحرك جاد ومستمر لن ينتهي إلا بالقضاء على مكامن الفساد أينما كانت، وأيا كان مصدرها ومن يقف خلفها.

كما ندعو الشعب ومؤسسات المجتمع المدني والقوى العمالية والطلابية إلى وضع قضية كشف حقائق «الإيداعات المليونية» على سلم أولوياتهم في المرحلة المقبلة، والمساهمة في الدفع نحو إقرار قوانين مكافحة الفساد انطلاقا من واجبهم الوطني.

الموقعون على البيان:

حركة العمل الشعبي (حشد/تحت التأسيس) - المنبر الديموقراطي الكويتي - التحالف الوطني الديموقراطي - الحركة الدستورية الإسلامية (حدس) - الحركة السلفية - التيار التقدمي الكويتي

وزارة التجارة والصناعة

إعلان

تعلن وزارة التجارة والصناعة أنه منعاً للتلاعب وحفاظاً على المال العام فإنها بدأت بتطوير نظام صرف البطاقة التموينية وذلك باستخدام البطاقة الذكية حيث لن يتم صرف المواد التموينية إلا للمستحقين حاملي البطاقة الذكية وسيتم وقف الإدخال اليدوي للرقم المدني إلا لفئة (غير كويتي).

وبناء عليه فإن الوزارة تهيب بالإخوة المستفيدين من نظام البطاقة التموينية من الكويتيين لسرعة استبدال البطاقة المدنية القديمة بالبطاقة المدنية الذكية وإلا فإنها ستضطر آسفة لوقف صرف المواد التموينية لمن لا يحمل البطاقة المدنية الذكية.

علماً بأن تطبيق النظام بدأ إعتباراً من 2011/9/1 في فرع تموين جمعية القادسية التعاونية ومن ثم سيعمم تدريجياً على باقي مناطق دولة الكويت وستكون المستندات المطلوبة لصرف المواد التموينية كالتالي :

1- الكويتيون والكويتيات : البطاقة المدنية الذكية.
2- الخليجيون : البطاقة المدنية وسيتم اعتماد الرقم التسلسلي (الباركود) لصرف المواد التموينية.
3- المقيمون بصورة غير قانونية (غير كويتي) البطاقة الأمنية ذات صلاحية.

حفظ الله الكويت وشعبها من كل مكروه في ظل حضرة صاحب السمو أمير البلاد المفدى وولي عهده الأمين.

NBK CAPITAL

صندوق الفرص الإستثمارية الكويتي

تاريخ التقييم	القيمة الصافية للسهم
30 يونيو 2011	KWD 1.07259

nbkcapital.com